

قراءة تحليلية في التقارير الوطنية والدولية للمؤشرات الأدائية للاقتصاد الجزائري	
د. طارق قندوز	عضو الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين بجامعة الجزائر 03
أ.د. ابراهيم بلحيمر	رئيس المجلس العلمي للمركز الجامعي لنتيابة
د. السعيد قاسمي	جامعة المسيلة
ملخص ترمي هذه الدراسة إلى انتهاز استفاء تحليلي لتلك التقارير السنوية، التي تصدرها الهيئات الدولية والمنظمات الوطنية، والتي ترتكز على تقييم حصيلة أداء الاقتصاد الجزائري، على المستويين الكلي والجزئي على حد سواء، حيث تتباين وجهات النظر بين متفائلين براهن ومستقبل القطاعات الاقتصادية من ناحية، ومتشائمين يحكمون بالفشل الذريع للسياسات والخطط الانمائية من جهة أخرى، وتستمد هذه الأوراق البحثية أهميتها من سياقها الزمني الذي جاءت فيه، لاسيما من زاوية حزمة الإصلاحات الهيكلية ذات الطابع الليبرالي. كلمات مفتاحية: الإصلاحات الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري، المؤشرات الأدائية	
Abstract. The aim of this study was to adoption for the analysing reading of these annual reports, issued by international and national organizations, which are based on the evaluation of the outcome of the performance of the Algerian economy, the macro and micro levels alike. The point of views vary between optimistic by the present and the future of economic sectors from side, and the other opinion that they rule abject by the great fail for the policies and the development plans, these research papers take its importance for its Timeline, especially from the perspective of a package of structural reforms with the liberal character. Keywords: economic reforms, Algerian economy, performance indicators	
Resume Le but de cette étude était d'adoption pour la lecture de l'analyse de ces rapports annuels, émis par des organisations internationales et nationales, qui sont fondés sur l'évaluation des résultats de la performance de l'économie algérienne, les niveaux macro et micro de même. Le point de vue varient entre optimiste par le présent et l'avenir des secteurs économiques d'un côté, et l'autre opinion qu'ils gouvernent abjecte par le grand échec pour les politiques et les plans de développement, ces documents de recherche prennent son importance pour son scénario, en particulier du point de vue d'un ensemble de réformes structurelles avec le caractère libéral. Mots-clés: réformes économiques, l'économie algérienne, les indicateurs de performance	

مقدمة

رغم الإنتقال النوعي والقفزة الراديكالية من النموذج الإقتصادي الإشتراكي الموجه إلى النموذج الإقتصادي الليبرالي الحر، ورغم تطبيق الحكومة لسلسلة الإصلاحات العميقة فترة التسعينات لتصحيح الإختلالات البنوية وتحقيق الإستقرار في التوازنات الكلية الكبرى، في إطار برامج التثبيت الهيكلي 1994-1995 والتعديل الهيكلي 1995-1998، المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لتعميق تحرير التجارة الخارجية، وتدعيم الإستقلالية المالية والإقتصادية للمؤسسات العمومية.... إلخ، ورغم شروع السلطات في تنفيذ برنامج الإستثمار العمومي 2010-2014 بـ 286 مليار دولار كامتداد لبرنامجي الإنعاش ودعم النمو الإقتصادي 2001-2009 بـ 157 مليار دولار، بالإضافة إلى إبرام إتفاقيتي الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عام 2005 والمنطقة العربية للتبادل الحر عام 2009، والانضمام المرتقب إلى الفضاء العالمي للتجارة. بيد أن علاقة الجزائر الإقتصادية المتميزة بالعالم الخارجي في مؤشر الإنكشاف يطبعها النفط إذ ما زال يعاني من تبعية إقتصادية مفرطة ومرعبة متعددة الأبعاد تتلخص في التالي:

* تبعية غذائية: تتمثل في دالة التضخم المستورد (ضعف جهاز الإنتاج الفلاحي، تدهور الصناعة الغذائية).

* تبعية مالية: تتمثل في دالة المديونية الخارجية (إعادة جدولة الديون، نادي باريس ولندن).

* تبعية تقنية: تتمثل في الإستعانة ببيوت الخبرة (الطريق السريع، ميٹرو الأنفاق،... إلخ).

* تبعية ريعية: تتمثل في دالة الصادرات النفطية:

→ 97% من الصادرات السلعية عبارة عن محروقات.

→ 60% من الناتج المحلي الخام عبارة عن محروقات.

→ 65% من الإنفاق الحكومي متأتي من المحروقات.

→ 75% من الإيرادات العامة عبارة عن محروقات.

فهل يمكن للخزينة العمومية إستيعاب مبلغ 60 مليار دولار مدخول سنويا للإستثمار 2010-2014 في وقت لم تتمكن من إدارة مبلغ 6.9 مليار دولار خلال مدة 3 أعوام فترة تجسيد مخطط الإنعاش الإقتصادي 2001-2004؟!، فهذا يؤشر ويدلل بصفة قطعية على معطى الإرتجالية والعشوائية في إعداد هذه البرامج باهضة الثمن، فهناك شكوك مطروحة ترتبط بظروف وملابسات إعداد هذا البرنامج ومدى إنسجامه مع مقتضيات النمو الإقتصادي والإجتماعي للجزائر. إذ يرى العديد من الأكاديميين والخبراء بالجزائر، على أن التعقيدات والملابسات التي يعيش ويتخبط في كنفها إقتصادنا هو تحصيل حاصل، في ظل القاعدة السائدة بأن النمو الإقتصادي المحقق في الجزائر مرهون بتطورات ووضعيات الإقتصاد العالمي في مجال الطلب على الطاقة الأحفورية الناضبة، وأطلق على الإقتصاد الوطني على أنه إقتصاد قائم على سياسة إستنزافية للثروة البترولية والغازية دون مراعاة المسؤولين لمحدودية الإحتياجات والكفاءة في تخصيص العائدات والعدالة في التوزيع من جهة، وعلى سياسة التوسع في تسويق الموارد على حساب إستراتيجيات تصنيعه من جهة أخرى، فأصبح الإقتصاد الجزائري رهين الإيرادات النفطية، مع سيادة قطاع المحروقات وهذا ما يعرف في الأدبيات بالعقدة الهولندية (أحادية التصدير-مادة أولية). ففي خضم المعطيات والطروحات سالفة الذكر، بدأت إرهابات الإشكالية تلوح في الأفق وتصعد إلى السطح لإكتشاف كنهها، فمسألة هل الإقتصاد الجزائري ضعيف وهش، أم أنه إقتصاد منتج وتنافسي؟، وهل الموارد المادية الضخمة والأموال الطائلة هي من يصنع التنمية المستدامة الشاملة؟، تعتبر من القضايا الساخنة التي تسيل كثير من الحبر، لأنها تقود إلى وجود عدة مفارقات غريبة تحتاج إلى معالجة وتحليل من زاوية المكاشفة

ونوعية الحكم الرشيد وسرد الحقائق ووضع الأصبع على موضع الجرح
ومكمن الداء.

المفاصلة التناقضية للظاهرة المدروسة

الطرف الأول للمعادلة

إنطلاقاً من التصريحات التي يدلي بها صناع القرار بالجزائر في
مفاصل الهيئات الرسمية ودواليب الحكم، نكتشف ونستشف وجود إشادة قوية
بأداء الإقتصاد الجزائري من منظور تنافسية مؤشرات الإقتصاد الكلي ضمن
مقتضيات التنافسية الدولية، والذي حقق نتائج ديناميكية مستقرة نسبياً مدفوعة
بمبدأ الحيطة والحذر المنتهج من قبل السلطات النقدية والمالية كدرس مستفاد
من المتاعب والصعاب التي واجهها الإقتصاد الجزائري، وكادت تعصف به
سنوات التسعينات، حيث إنعكس هذا المبدأ بالإيجاب على أرصدة الموازنة
العامة، ميزان المدفوعات، صندوق ضبط العائدات، ميزان التجارة الخارجية،
سعر صرف الدينار، مع الابقاء على مستوى ضعيف للديون الخارجية، ...
إلخ. ينضاف إلى ذلك تقول الدوائر الرسمية في الجهات الحكومية الوصية أن
الإستعجال في إطلاق أحكام تشاؤمية مسبقة على جدوى أو عدم جدوى حصيلة
وحصاد المخططات الخماسية التنموية يعد في حد ذاته ضرباً من ضروب
التحامل السلبي المستمد من قاعدة النقد من أجل النقد، لأن تلك البرامج
الإستثمارية لا تعطي أكلها ولا تؤتي ثمارها إلا بعد مرور عقود من الزمن. ومع
ذلك فهناك إنجازات ونجاحات ملموسة على أرض الواقع الميداني ومكتسبات لا
يمكن نكرانها تحققت خلال العشرية الأخيرة، عودة للسلم المدني والمصالحة
الوطنية بعد الإنفلات الأمني الرهيب، وهناك عودة للساحات والمحافل الدولية،
وهناك بنى تحتية وهياكل قاعدية ووحدات سكنية توزع وما إلى ذلك .

الطرف الثاني للمعادلة

بالموازاة مع تضاعيف وإيحاءات مضمون الطرف الأول للمعادلة، ترى الهيئات الدولية (البنك الدولي، المنظمة العالمية للشفافية، المنتدى الإقتصادي العالمي، ... إلخ) على أن مصدرية التضخم المالي للجزائر أو ما أُصطلح عليه بالبحبوحة المسجلة في خزينة الدولة، لهو الدليل الموضوعي والمنطقي الدامغ، على أن تحسن الوضعية المالية الخارجية والداخلية للجزائر منذ بداية العشرية الماضية، لا يرجع إلى الأداء الإقتصادي المتميز للحكومة الجزائرية، بل يعزى فقط إلى أن الجزائر بلد يزخر بالثروات الريعية، إذ ألقت زيادة الطلب العالمي الملحوظة على المواد الطاقوية لاسيما النفط والغاز الطبيعي ومشتقاتهما حيث بلغ مستويات تاريخية غير مسبوقة تحديدا منتصف عام 2008 على إحتياطات النقد الأجنبي بظلالها الإيجابية رغم إفرازات الأزمة المالية والإقتصادية العالمية، وقد أدت السياسة المنتهجة إلى إرتفاع مفرع ومخيف للواردات لشراء السلم الإجتماعي والهدنة السياسية بالتسهيلات في ميدان الإستهلاك، التي تجاوزت ولأول مرة في تاريخ البلاد 50 مليار دولار سنة 2011، بعد أن كانت لا تتجاوز 20 مليار دولار في بداية الألفية، في وقت لم يعرف الإنتاج الوطني في مجال الصناعة التحويلية إرتفاعا يذكر (أقل من 5% سنويا)، ولأن المجتمع يطلب دائما أكثر اضطرت الحكومة إلى تسهيل عمليات الإستيراد لتتجنب الغضب الاجتماعي أو حراك المجتمع المدني من خلال المظاهرات والإضرابات والإحتجاجات والإعتصامات، بل حتى إستفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية وقوارب الموت «الحرقة» في صفوف الشباب التي تتفاقم في هذه الحقبة الأخيرة في جميع القطاعات لاسيما الأجنداث للساسة (التربية والتعليم، الصحة، الإدارة العمومية، ... إلخ)، قبل أن تتحول هذه القاعدة إلى سياسة رسمية منذ عشر سنوات.

معالم الإشكالية: ينعقد إجماع كل الخبراء والمحللين العارفين بخبايا وتعقيدات الإقتصاد الجزائري، بأن هذا الأخير يعاني من مرض مزمن وخطير أُصطلح

عليه <<العقدة الهولندية>>، أو ما يعرف في الأدبيات بالإقتصاد السلطاني، والذي يترجم في دالة التبعية المفرطة للمحروقات الريعية بـ 97% من مجموع المبيعات، وهي عبارة عن صادرات لمواد طاقوية وأحفورية ناضبة من جهة، وأسعارها متذبذبة في البورصات والأسواق المالية العالمية من جهة أخرى. لذلك تراهن الحكومة الجزائرية للإنعتاق والتحرر من هذا المأزق على إرساء مناخ أعمال مستديم ومستقر يتيح للقطاع الخاص <<محلي وأجنبي>> فرص إستثمارية واعدة.

تبدي السلطات المركزية من خلال تصريحات المسؤولين والإطارات العليا تفاؤلا كبيرا إزاء الظروف الراهنة التي تعيشها البلاد، من بحبوحة مالية، نصوص تشريعية، منظومة جبائية، بنى تحتية، مصالح أمنية، تحيزات عقارية، ... إلخ. بل تذهب الأجهزة التنفيذية على لسان بعض الوزراء إلى التشكيك وإتهام دوائر غربية بتبشيع وتشويه صورة الإستثمار بالجزائر لحسابات إقليمية وخلفيات سياسية، وأن كل ذلك هو محض إفتراء وكذب ليس له في الواقع أي دليل أو قرينة تعضد صحته سوى التحامل والتضليل.

بينما تذهب نتائج المسوحات التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية إلى نقيض ما تعرضه التقارير الظرفية الصادرة عن المجالس والدواوين والمراكز الوطنية. لتخلص بالقول أن الإقتصاد الجزائري متأخر للغاية عن توفير فرص إستثمارية حقيقية، وبأن الحكومة تتماطل في تطبيق المبادئ الليبرالية وحرية المنافسة، ليس هذا فحسب بل ربما تذهب بعض التحليلات إلى التشاؤم المبالغ فيه حين تعرض مؤسسات البلد تسبح في بحر من الفساد والبيروقراطية التي لا تمت بصلة لقوانين إستقطاب رؤوس الأموال.

بين هذا الإمتعاض وله مبرراته الموضوعية، وذاك الإنتقاد وله مسوغاته المنطقية، نقول إننا نسعى ونتطلع في هذه الورقة البحثية أن نكون محايدين دون أن نتعصب لأي فريق، وسنضع كل زاوية نظر على المحك وفي

ميزان البحث العلمي النزيه. ويستمد هذا البحث أهميته من كونه محاولة جادة لتوصيف جدلية التحول من إقتصاد الريع إلى إقتصاد تنافسي منتج للثروة، وتشخيص مفارقات خوض غمار ومعتزك معركة التنمية والإندماج في خريطة العولمة الإقتصادية.

المحور الأول: قراءة تحليلية في التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية

1- مؤشر البنك الدولي (سهولة أداء الأعمال)

جدول 1-1- وضعية الجزائر ضمن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للفترة

2013-2002

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الترتيب عالميا	99	111	120	123	116	125	134	136	143	148	150	152
عدد الدول	110	133	145	170	175	178	181	183	183	183	183	185

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
بدء المشروع	131	141	136	150	153	155	156
التعامل مع تراخيص البناء	108	112	110	117	118	137	138
توظيف العاملين	118	118	122	-	-	-	-
الحصول على الكهرباء	-	-	-	165	164	161	165
تسجيل الملكية	156	162	160	165	167	172	172
الحصول على القروض	115	131	135	139	150	152	129
حماية المستثمرين	64	70	73	74	79	79	82
دفع الضرائب	157	166	168	162	164	165	170
التجارة عبر الحدود	114	118	122	123	127	128	129
تنفيذ العقود	117	126	121	123	122	125	126
إغلاق المشروع	45	49	51	52	59	60	62

المصدر: تقرير قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، البنك الدولي (4-1-2014)

وفقاً لتقرير البنك الدولي لعامي 2013-2014، تحتل الجزائر المرتبة

153 من 189 دولة، خلف معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث

يتضح من الجدول أعلاه، أن وضع الجزائر جاء متأخراً في أغلب المؤشرات

الفرعية^(*)، وتبقى نتائج الجزائر المحققة ضعيفة للغاية، تبين أن مستوى مناخ الإستثمار سيئ، ومن ثم تتبوء الجزائر مركز درامي غير مشرف، رغم السياسات الإنمائية المطبقة بضخ ملايين الدولارات، الأمر الذي يؤثر على أن المؤسسات العاملة بالسوق الوطني تعيش في بيئة أعمال أقل شفافية يُعشش فيها الفساد بكافة مظاهره وأشكاله⁽¹⁾.

2- مؤشر المنظمة العالمية للشفافية (مدركات الفساد)

جدول 2- تطور مؤشر مدركات الفساد CPI في الجزائر للفترة 2003-2012

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النقاط	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.9	2.9
الرتبة	88	97	97	84	99	92	111	105	112	105

المصدر: تقارير المنظمة العالمية للشفافية بميونخ (13-6-2013)

يلاحظ من الجدول تدرج تصنيف الجزائر بـ 24 نقطة في الفترة 2003-2011، حيث إحتلت على سلم مؤشر الشفافية^(*) المرتبة 88 عام 2003 بدرجة 2.6 من 10، والمرتبة 105 من أصل 176 بلد شمله المسح عام 2012، لتتحصل على رصيد ضعيف ومنخفض جداً بـ 2.9 من 10، ويتكرر هذا السيناريو التراجيدي والوضعية المأساوية للمرة التاسعة على التوالي، بمعنى أنها لم تستطع أن تقفز فوق حاجز الـ 3 نقاط، لأنه حسب الهيئة الدولية تعتبر أن حصول أي دولة على أقل من 3 نقاط، دلالة على توسع دائرة ورقة إنتشار الفساد بمنسوب عال داخل مختلف مفاصل ودواليب

^(*) يصدر سنوياً عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004، ويقاس المؤشر مدى سهولة ممارسة الأعمال، ومدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على القطاع الخاص، ويتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية، بحيث كلما إنخفضت القيمة المستخلصة دلّ ذلك على سهولة أداء الأعمال في القطر والعكس صحيح، وقد أشارت الدراسات أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل، كلما إرتفعت تكلفة أداء الأعمال، أدى ذلك إلى تردي بيئة الأعمال وبرزت ظواهر سلبية، مثل تعميق البيروقراطية والرشوة، ونفشي أنشطة السوق غير الرسمية، وهذا يعني تراجع جاذبية البلد في الإستقطاب

⁽¹⁾ عملية تحليل المعطيات وإستنتاج الأرقام تمت من خلال إستقراء المواقع الشبكية التالية:

- <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreconomies/algeria> (Consulté Le 26-6-2013)

- <http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/05/22/world-bank-algeria> (Consulté Le 22-5-2013)

^(*) تأسست منظمة الشفافية الدولية كهيئة غير حكومية عام 1943 الكائن مقرها بميونخ، وتصدر مؤشر قياس مدركات الفساد الذي يعكس مدى نفشي وإستئصال جرائم الفساد في الأقطار، وهو مدرج من صفر (فاسد جداً) إلى عشرة (نظيف جداً)، حيث يمثل الصفر سيطرة الفساد وتمثل العشرة الخلو من الفساد، ويعتمد هذا المؤشر المهم على تجميع المعطيات من رجال أعمال وأكاديميين وموظفين في القطاع العمومي لكل دولة

الدولة، ومنه نستنتج أن البلاد تؤكد غرقها أكثر في بحر الفساد، حيث تشهد مؤسسات وأجهزة الحكومة معدلات خطيرة، وتعاني من مستويات رهيبية منه (عالجت المحاكم الجزائرية خلال الفترة ما بين 2006 إلى 2009 ما يزيد على 4 آلاف قضية فساد منها 55% إختلاسات و 10% رشوة)، لذا يجب تفعيل أدوات الحوكمة وتعزيز آليات المنظومة الأخلاقية، من أجل ردع شبكات الإجرام المالي، وكذا التقليل من الفضائح التي تهز سمعة البلد⁽¹⁾.

3- مؤشر المنتدى الإقتصادي العالمي (التنافسية الإجمالي)

جدول 6- قيمة مؤشر التنافسية الإجمالي GCI للفترة 2003-2006

السنة	2003	2004	2005	2006
قيمة مؤشر النمو للتنافسية	3.39	3.67	3.85	3.90
الترتيب العالمي	102/74	104/71	117/82	125/76
ترتيب مؤشر الأعمال للتنافسية عالميا	102/88	104/89	116/95	121/85

المصدر: الموقع الشبكي للمنتدى الإقتصادي العالمي (2013-8-16)

جدول 7- قيمة مؤشر التنافسية الإجمالي GCI للفترة 2009-2013

الفترة	المؤشر الرئيسي		المؤشرات الفرعية			
	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	معززات الكفاءة	عوامل الابتكار والتطور العلمي
2010-2009	134/83	3.95	61	4.44	117	3.29
2011-2010	142/87	3.96	80	4.32	107	3.49
2013-2012	144/110	3.72	89	4.22	136	3.08
						2.88
						122
						108
						144

المصدر: الموقع الشبكي للمنتدى الإقتصادي العالمي (2013-8-16)

من الجدولين أعلاه، يتضح جليا أن الجزائر تظل تحتل مراتب متأخرة بإنجازات متواضعة، بيد أن الأرقام للأسف الشديد تكشف عن هشاشة تنافسية

(1) عملية التحليل وإيداء الملاحظات والتوصيفات تمت من خلال استقراء المادة العلمية التالية:

- الموقع الإلكتروني للمنظمة العالمية للشفافية (2012 2003/cpi/indices/surveys_research_policy/ http://www.transparency.org) <
2013-6-19
- الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية لمكافحة الفساد ببيروت، لبنان <تحميل أعداد من مجلة الشفافية>< (http://www.arabanticorruption.org) <
2013-9-19
- الموقع الإلكتروني للمحكمة العليا (http://www.coursupreme.dz) ، 2013-9-19
- الموقع الإلكتروني لمجلس المحاسبة أو الهيئة العليا للرقابة على الأموال العمومية (http://www.ccomptes.org.dz/documents/plan_strategique_2011_13_ar.pdf)
- علي خالقي: قياس الفساد وتحليل ميكانزمات مكافحته، مجلة مركز البحث الإقتصادي المطبق من أجل التنمية، العدد 88، بوزريعة، الجزائر، 2009، ص.103
- عبد القادر خليل: الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق ونقشي الفساد، مجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 46، 2009، ص.103

البلد ضمن مقتضيات التنافسية الدولية (السعرية/التكاليف، النوعية/الجودة، الفنية/التقانة)، حيث تصنف الجزائر ضمن قائمة البلدان ضعيفة التنافسية، فمن بين 148 بلد شمله المسح جاءت الجزائر في الرواق 100 (11 عربيا) عامي 2013-2014، وفي إطار مراحل التطور، صنف التقرير الجزائر في الفئة الثانية، والمقصود بها الدول التي تنتقل من المرحلة الأولى إلى الثانية، فهي ضمن الإقتصادات مدفوعة بالعامل، وليس بالكفاءة أو الابتكار^(*).

وفي ذات الإطار، نستنبط من المعطيات المقدمة، أن وضعية الجزائر في تجويد الأداء التنافسي ما تزال بعيدة عن أغلب المحددات الفعلية للتنافسية لاسيما في مؤشرات: تطوير الأعمال، تطوير القطاع المالي، فعالية سوق العمل، حيافة التكنولوجيا، التنظيم المؤسسي، إستقلالية القضاء، الابتكار. وهذا ما يفسر وجود صعوبات هيكلية مثل كفاءة النظام المالي (سوق جنيني) مما أضعف مستوى الإدخار، وصعوبة الوصول إلى مصادر التمويل المصرفي ... إلخ. ينضاف إلى ذلك، بقاء الإجراءات الإدارية تنسم بالتعقيد وطول المدة وارتفاع الكلفة، بالمقارنة بالدول القريبة من الجزائر في المعطيات الإقتصادية والإجتماعية والجغرافية.

يعد مؤشر التوازنات الكبرى للإقتصاد الكلي الوحيد الذي صنع الإستثناء، حيث تبوءت المركز الثاني على الصعيد العالمي عام 2007، وهو وضع جد مريح بفضل الراحة المالية المتأتية من العوائد الربعية، لذلك يبقى

(*) يصدر التقرير السنوي لمؤشر Global Competitiveness Index عن المنتدى الإقتصادي العالمي World Economic Forum، الكائن مقره بدافوس بسويسرا، ويعتبر مقياس مجدي لقياس القدرة التنافسية للدول، وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الإقتصادية على المستويين الكلي والجزئي، ويتكون من 12 عنصر هي: التنظيم المؤسسي - البنية التحتية - استقرار الإقتصاد الكلي - الصحة والتعليم الابتدائي - التعليم العالي والتكوين - فعالية سوق السلع - فعالية سوق العمل - تطوير القطاع المالي - حيافة التقانة - حجم السوق - تطوير الأعمال - الابتكار. في التقارير الصادرة قبل عام 2007 كان مؤشر التنافسية الإجمالي يتفرع إلى مؤشرين أساسيين هما: مؤشر النمو للتنافسية، ومؤشر الأعمال للتنافسية، ومنذ التقرير الصادر عام 2007 تم تلخيص كل تلك المؤشرات في ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر المتطلبات الأساسية، مؤشر معززات الكفاءة، مؤشر عوامل الابتكار والتقدم العلمي

بناء إقتصاد عصري ومنتج، مرهون بحلحلة الترابط التاريخي بمصدر وحيد للثروة الناشئة⁽¹⁾.

4- مؤشر مؤسسة هيريتاج فونداشين (الحرية الإقتصادية)

جدول 8- مؤشر الحرية الإقتصادية EFi للفترة 1995-2011

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
قيمة المؤشر	3.5	3.25	3.25	3.25	3.25	3.4	3.4
الترتيب عالمياً	-	-	-	-	-	123/120	133/120
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2010	2011
قيمة المؤشر	3.05	3.39	3.31	3.49	3.46	%52.4	%51
الترتيب عالمياً	137/120	137/123	159/124	161/114	161/119	179/139	179/140

المصدر: موقع مؤسسة هيريتاج فونداشين عبر الويب (2013-9-25)

ما يمكن قوله في هذا الإطار، يلاحظ من واقع البيانات أن الجزائر تقبع في مراتب متأخرة، حيث شهدت الأعوام السابقة قيمة مؤشر Economic Freedom Index^(*) تغيرات راكدة بعض الشيء، وجاءت الجزائر في التقرير الصادر عام 2013 ضمن البلدان المغلقة التي لا تتمتع بحرية إقتصادية عالية، وأن ذلك يتمثل في تدخل الدولة ووطأة جهازها على الإقتصاد، فقد احتلت المرتبة 145 عالمياً من أصل 185 دولة مصنفة، كما صنفت في المرتبة 15 من ضمن 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، فالإقتصاد الجزائري يندرج ضمن الإقتصاديات غير الحرة على العموم، حيث تحصل على معدل 49.6%، وتظل الجزائر بعيدة عن قياسات المتوسط العالمي المقدر بـ 59.5%، والمعدل الإقليمي البالغ 60.6%.

(1) عملية تحليل المعطيات وإستنتاج الأرقام تمت من خلال إستقراء المادة العلمية التالية:

- تقارير التنافسية العالمي الصادرة عن المنتدى الإقتصادي العالمي

(http://www.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2012-13.pdf)

- تقارير التنافسية العربية الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت (http://www.arab-api.org/arabcomp/comp_issue_2003_2006_2008.htm)

- تقارير الطرف الإقتصادي والإجتماعي الصادرة عن المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (<http://www.cnes.dz>)

(*) تصدره مؤسسة Heritage Foundation الأميركية بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال، ويقوم مؤشر الحرية الإقتصادية بقياس مستوى الحرية الإقتصادية وفقاً ل عشرة ركائز أساسية هي: حرية الأعمال Business Freedom، حرية التجارة Trade Freedom، الحرية الضريبية Fiscal Freedom، حجم الحكومة Government Spending، الحرية النقدية Monetary Freedom، حرية الإستثمار Investment Freedom، الحرية المالية Financial Freedom، حقوق الملكية Property Rights، التحرر من الفساد Freedom From Corruption، حرية العمل Labor Freedom

في معيار حماية الملكية الفكرية، حصلت الجزائر على علامة 30%، أما في معيار مكافحة الفساد، فقد حصلت الجزائر على 29%، ووضعت في المرتبة 108 عالميا، نتيجة تدخل الدولة في السلطة القضائية، وبخصوص حرية العمالة 52.6%، حيث أحصى التقرير نسبة 30% كبطالة لدى فئة الشباب البالغين أقل من 30 سنة، وأضاف أن سوق التشغيل في الجزائر مازال يفتقد إلى المرونة، ونفس الأمر ينطبق على مقاييس مثل: الحرية النقدية 76.6%، والحرية في الأعمال 65.2%، وحرية المبادرة والإستثمار 20%، والمنظومة المالية والمصرفية 30%، وحرية التجارة 67.8%، والحرية الجبائية 80.4%⁽¹⁾.

المحور الثاني: قراءة تحليلية في التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الوطنية

نظرا للتوازنات الكبرى التي حققتها الجزائر في مجال مؤشرات الإقتصاد الكلي Macroeconomic Indicators، لاسيما في مجال تخفيض المديونية الخارجية، وزيادة إحتياطي البلد من العملات الصعبة، طبعا بفضل الإرتفاع الصاروخي لأسعار المواد الطاقوية في البورصات العالمية، جعلت الهيئات والمنظمات الوطنية تعرب عن إرتياحها وثقتها تجاه الوضعية المالية، وتمنح ضمانات أكبر وآفاق نمو قوية للسوق الوطنية، وقد سجل الإقتصاد الجزائري مؤشرات جيدة نسبيا، لاسيما في سياسة الإستثمارات العمومية الرامية إلى تنويع بنية الإقتصاد الوطني، حيث تحتل الجزائر المرتبة الرابعة كأكبر إقتصاد عربي عام 2012.

1- معدل النمو الإقتصادي والنتائج المحلي الخام

1-1- مؤشر الناتج المحلي الخام

(1) الرابط التالي يبين ترتيب الجزائر على الخارطة العالمية (<http://www.heritage.org/index/country/algeria>)

جدول 11- تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الإقتصادي للفترة 1995-2012

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الناتج الداخلي الخام: مليار دولار	42.1	46.9	48.2	48.2	48.7	54.5	54.8	55.9	66.6
معدل النمو الإقتصادي (%)	3.8	4.1	1.1	5.2	3.2	2.4	2.1	4.1	6.8
الناتج الداخلي الخام للفرد: دولار	1498	1693	1658	1633	1627	1801	1786	1819	2130
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج الداخلي الخام: مليار دولار	85.1	102.8	116.5	131.5	171.3	139.5	162.9	199.3	204.3
معدل النمو الإقتصادي (%)	5.2	5.1	2.7	4.6	2.4	2.1	3.9	2.8	3.3
الناتج الداخلي الخام للفرد: دولار	2620	3133	3503	3970	4915	3959	4496	5428	5450

المصدر: وزارة المالية، صندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي، 2013

جدول 12- تطور متوسط سعر البرميل من صخاري بلند للفترة 1995-2012

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
متوسط سعر البرميل (دولار)	17.6	21.6	19.5	12.8	17.9	28.5	24.8	25.2	28.9
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
متوسط سعر البرميل (دولار)	38.6	54.6	65.4	74.4	98.9	62.3	80.3	112.9	111

المصدر: منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول ومنظمة الأقطار العربية

المصدرة للبترول، 2013

حسب منشور للديوان الوطني للإحصائيات حول الحسابات الإقتصادية، إرتفعت قيمة الناتج الداخلي الخام للجزائر بـ 9.9% سنة 2012 إلى 15843 مليار دينار (204.3 مليار دولار) مقابل 14519.8 مليار دينار (199.3 مليار دولار) سنة 2011، حيث حقق الإقتصاد الجزائري نمو بنسبة 3.3% سنة 2012 مقابل 2.8% سنة 2011 وانتقل الناتج الداخلي الخام للفرد من 5427.8 دولار سنة 2011 إلى 5449.6 دولار سنة 2012، وتأتي هذه الحصيلة في غضون إقتراب الإنتهاء من برنامج الإستثمار العمومي الهادف إلى دفع النمو الإقتصادي. وفي سياق متصل، إرتفع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنقطة حيث بلغ 7.1% سنة 2012 مقابل 6.1% سنة 2011.

يعد الناتج الداخلي الخام *Produit Intérieur Brut* مقياس مهم للتعرف على الأداء الإقتصادي للبلد، وعند إلقاء الضوء على تطور السلسلة الزمنية لهذا العنصر، نجد أنه ومنذ بدء تطبيق برامج تفعيل الطلب الكلي وترقية الإستثمار، إتسم إتجاهه الكلي بالإيجابية، وسجلت قيمة الناتج الداخلي الخام للجزائر في هذا المسار التتموي زيادة بثلاثة أضعاف في غضون عشر سنوات، حيث إنتقل من 42.1 مليار دولار عام 1995 ليقفز عام 2012 إلى سقف 204.3 مليار دولار، وذلك بفضل ضخامة الإنتاج النفطي المقدر بحوالي 1.4 مليون برميل يوميا، وتصدير 85 مليار متر مكعب من الغاز، وهو رقم قياسي غير مسبق في تاريخ الجزائر، وذلك في غضون بلوغ متوسط سعر صحاري بلند قريب من 113 دولار للبرميل، وهي أعلى ذروة تصلها المحروقات الجزائرية في البورصات العالمية.

مرت الجزائر بمرحلة جد حرجة أثرت سلبا على أداء الإقتصاد، نتج عنه ضعف معدلات النمو خلال فترة التسعينات (دوامة العنف الدموية). وحسب الديوان الوطني للإحصاء، شهد نمو الناتج الداخلي الخام معدلا سنويا بـ 4.2% خلال الفترة 2000-2011، حيث إنتقل من 2.4% سنة 2000 إلى 6.8% سنة 2003، قبل أن يتراجع إلى 3.3% سنة 2012، وحسب تقرير مجمع أكسفورد للأعمال فقد تأثر النشاط الإقتصادي في الجزائر نتيجة إشتداد تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث إنخفض إلى معدل نمو بلغ 2.1%. وفي هذا الصدد، وفق تقرير حول التوقعات العالمية يتوقع البنك الدولي، أن نمو الجزائر من المنتظر أن يواصل منحني تصاعدي ليبلغ نسبة 3.8% في 2014 و 4.3% في 2015، ولكن تبقى معدلات النمو المنجزة غير كافية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

إذا أردنا التقييم الجيد للتطور الإقتصادي لبلد، فإننا نلجأ في العادة إلى الناتج الداخلي الخام الفردي *Gross National Income (GNI) per*

capital، وهو قسمة الدخل الوطني على عدد السكان، وقد إرتفع الناتج الداخلي الخام للفرد إلى 5450 دولار سنة 2012 مقابل 1498 دولار سنة 1995⁽¹⁾.

1-2- مؤشر الناتج المحلي الخام خارج المحروقات

جدول 13- إسهام القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الخام للفترة 1995-2010

الفترة	1995	2000	2005	2010
الصناعة الإستخراجية (%)	26.7	40.5	45.2	57.0
الصناعة التحويلية (%)	8.50	5.20	3.90	6.00
الزراعة (%)	12.1	9.7	7.7	9.0
الخدمات (%)	52.7	44.6	43.2	20.0
المجموع	100	100	100	100

المصدر: الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي (2013-2-26)

يتضح من القراءة الإقتصادية للأرقام والمعطيات الواردة في التقارير السنوية الصادرة عن الهيئات الوطنية والدولية، أن التحسن في معدل النمو الإقتصادي للفترة 1995-2010، يعزى إلى حصيلة نشاط صادرات مجمع سوناطراك، أما القطاعات المنتجة خارج المحروقات Hors Hydrocarbures، فما تزال ضعيفة الأداء رغم زيادة الإنفاق العمومي في إطار البرامج الخماسية التنموية. والجدير بالذكر هاهنا، وحسب تصريح كتابة الدولة المكلفة بالإحصاء فإن 80% من القيمة المضافة خارج المحروقات ساهم فيها القطاع الخاص، والنسبة المتبقية أي 20% فتمثل نسبة مساهمة القطاع العام عام 2010.

(1) عملية تحليل المعطيات وإستنتاج الأرقام تمت من خلال إستقراء المادة العلمية التالية:

- الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصاء <وثيقة الحسابات الإقتصادية> (<http://www.ons.dz>)
 - الموقع الإلكتروني لوزارة الطاقة والمناجم (<http://www.mem-algeria.org/Annuaire>)
 - (<http://www.annuaire-energie-mines.org>)
 - الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (http://www.cnes.dz/conjoncture/S1_S2.1996_2006/doc)
 - الموقع الإلكتروني للشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (<http://www.sonatrach-dz.com>)
 - الموقع الإلكتروني لمنظمة أوبك (http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/MOMR_November_2012.pdf)
 - الموقع الإلكتروني للوكالة الدولية للطاقة (<http://www.iea.org>)
 - الموقع الإلكتروني لمجمع أكسفورد للأعمال (<http://www.oxfordbusinessgroup.com/country/Algeria>)
 - الموقع الإلكتروني لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (<http://www.oapec.org>)
 - الموقع الإلكتروني لجريدة الشرق الأوسط (645734&article=12013§ion=6&issueno=12013) (<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=12013&article=645734>)
 - الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة (<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A3134AFA-F71E-4013-A23D-F4B6D6A8DC9F.htm>)

وفي السياق نفسه، وحسب الديوان الوطني للإحصائيات، عرف الناتج خارج المحروقات نموا خلال الفترة 2000-2011 حيث إنتقل من 3.8% سنة 2000 إلى 7% سنة 2007 ليبلغ ذروته سنة 2009 بـ 9.6% ثم تراجع سنة 2011 ليصل إلى 5.6%، وقد تحقق هذا النمو المسجل بفضل دعم برنامج الإستثمارات العمومية، ومع ذلك فالنمو يبقى نوعا ما هشاً بسبب بعض العوامل الخارجية، مثل أسعار النفط والتغيرات المناخية، كما تم تسجيل مساهمة متفاوتة لهذه القطاعات في هذا النمو، حيث يتعلق الأمر على وجه الخصوص بقطاعات الفلاحة الذي ساهم في حدود 8.6% والصناعة 4.9% والبناء والأشغال العمومية والري 9.8% والخدمات التجارية بـ 17.3%.

وقد أبدى مجموعة من الخبراء الإقتصاديين إمتعاضهم الشديد من النسب المعلن عنها من طرف وزارة المالية، والمتعلقة بمعدل نمو القطاعات خارج المحروقات، وشككوا في صحتها على إعتبار أنها تتنافى تماما مع الواقع المتأزم والخانق للإقتصاد الجزائري، إذ لا توجد مبررات موضوعية أو أسباب منطقية لهذا النمو، لأن النمو خارج البترول يواصل تبعيته لمخلفات ورواسب سياسات الدعم للميزانية، ولأن التمويل الخاص والقروض الإئتمانية تبقى دون تطلعات التخصيب، فالإقتصاديين يقومون عادة بحساب نسبة النمو من خلال القيم المضافة في مختلف القطاعات مقارنة بالسنة الفارطة⁽¹⁾.

2- البطالة والتشغيل

جدول -14- تطور معدلي البطالة والتشغيل في الجزائر للفترة من 1995-2010

السنوات	حجم القوى العاملة النشطة	إجمالي العاطلين عن العمل	عدد الأفراد العاملين	معدل البطالة	معدل العمالة
1995	7 561 000	2 125 000	5 436 000	28.1	71.9

(1) عملية تحليل المعطيات وإستنتاج الأرقام تمت من خلال إستقراء المادة العلمية التالية:

- الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (<http://www.finance-algeria.org>)
 - الموقع الإلكتروني للمجلس العالمي للحبوب (<http://www.igc.int>)
 - الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (<http://www.fao.org>)
 - الموقع الإلكتروني للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (<http://www.ifad.org>)
 - الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (<http://www.aoad.org>)
 - الموقع الإلكتروني للمنظمة العالمية للتنمية الصناعية (<http://www.unido.org>)
 - الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتنمية الصناعية (<http://www.aidmo.org>)

72.1	27.9	5 625 000	2 186 000	7 811 000	1996
72.1	27.9	5 815 000	2 257 000	8 072 000	1997
71.9	28.1	5 993 000	2 333 000	8 326 000	1998
70.8	29.2	6 081 000	2 508 000	8 589 000	1999
70.2	29.8	5 723 000	2 430 000	8 153 000	2000
72.7	27.3	6 228 000	2 340 000	8 568 000	2001
74.4	25.6	6 417 000	2 208 000	8 625 000	2002
76.3	23.7	6 685 000	2 077 000	8 762 000	2003
82.3	17.7	7 792 000	1 677 000	9 469 000	2004
84.7	15.3	8 046 500	1 453 500	9 500 000	2005
87.7	12.3	8 865 000	1 244 000	10 109 000	2006
88.2	11.8	8 791 000	1 177 000	9 968 000	2007
88.7	11.3	9 149 000	1 166 000	10 315 000	2008
89.8	10.2	9 468 000	1 076 000	10 544 000	2009
89.9	10.1	9 723 000	1 089 100	10 812 100	2010

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (10-12-2013)

من إستقراء معطيات الديوان الوطني للإحصاء أعلاه، إضافة إلى مضامين التقارير الصادرة عن الهيئات الوطنية، يمكن إبداء التصورات وزوايا النظر التالية، عرفت نسبة البطالة Unemployment تراجعاً متتالياً خلال طول السلسلة الزمنية المدروسة 1995-2012، منتقلة من مستوى قياسي أوج بـ 29.8% عام 2000 لتتدحرج بشكل محسوس إلى 10.1% عام 2010 و 10.07% عام 2011 لتصل إلى أدنى مستوياتها 9.9% عام 2012 مقابل 28.1% عام 1995، وهذا يعتبر مبدئياً مكسب هام مقارنة بالسنوات الماضية. وفي ذات الإتجاه التحليلي، فقد تزامن إرتفاع معدلات التشغيل Employment مع معدلات النمو الإقتصادي خارج المحروقات المدفوعة بالإتفاق العام على البرامج التنموية في غضون المدة 2001-2014⁽¹⁾.

(1) عملية تحليل المعطيات وإستنتاج الأرقام تمت من خلال التحميل الرقمي من الروابط الإفتراضية وإستقراء المادة العلمية التالية:

- الموقع الشبكي للمديرية العامة للوظيفة العمومية (<http://www.concours-fonction-publique.gov.dz>)
- الموقع الشبكي للوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية (<http://www.ands.dz>)
- الموقع الشبكي للمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (http://www.cnes.dz_Chômage/doc)
- الموقع الشبكي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (<http://www.ansei.org.dz>)
- الموقع الشبكي للديوان الوطني للإحصاء (<http://www.ons.dz-Emploi-et-chomage-.htm>)
- الموقع الشبكي لوكالة الأنباء الجزائرية (http://www.aps.dz/spip.php?page=article&id_article=102872)
- الموقع الشبكي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي (http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/emploi_08.htm)
- الموقع الشبكي لمنظمة العمل العربي، الكتاب الإحصائي (<http://www.alolabor.org>)

3- التضخم وأسعار المستهلك

جدول 15- تطور معدلات المستوى العام للأسعار للمدة 1995-2012 (سنة الأساس: 1989)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
النسبة (%)	28.4	20.3	6.1	6.2	2.1	0.34	3.5	2.2	3.5
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة (%)	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.7	3.9	4.5	8.9

المصدر: تقارير مستقاة من مواقع إلكترونية متخصصة

من إستقراء معطيات ومضامين الجدول أعلاه، تميزت الكمية الوقتية 2001-2012 بالنجاح النسبي في مكافحة التضخم، بعودة الحياة الإقتصادية للبلاد، كنتيجة موضوعية للزيادة في الطلب العالمي على المواد الطاقوية، وتسجيل الخزينة لموارد مالية ضخمة، تم ضخ جزء لا يستهان به منها في قنوات الإنتاج.

قبل الشروع في المخطط التنموي الأول، يمكن القول أن تخفيض التضخم إلى مستويات دنيا عام 2000، كانت تكلفته بطالة مرتفعة بلغت 29% من القوة العاملة النشطة (منحنى فيليبس)، لكن عاد معدل التضخم Taux d'inflation ليرتفع بصفة واضحة 4.6% عام 2004، بسبب التوسع في الإنفاق العمومي، ثم عرف بين 2005-2006 تقلصا نسبيا مقارنة بالسنوات 2001-2004 بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر، ليستقر في حدود 1.8%، وبعد إطلاق المخطط التنموي الثاني، ومع عدم قدرة العرض الكلي على مقابلة الطلب الكلي المتغذي بسياسة نقدية توسعية، ظهرت في شكل نزعة تضخمية محسوسة بـ 4.4% عام 2008، وبعده عرف معدل التضخم إرتفاعا بلغ أوجه خلال عام 2009، ببلوغه نسبة تقترب من 6%، وهو أعلى معدل يسجله طوال العشرية الأولى من القرن الحالي، وهذا الانحراف في وتيرة التضخم نتيجة حتمية للإرتفاع القياسي في التضخم المستورد في أسعار المواد الغذائية كالحبوب ومسحوق الحليب والزيت

في البورصات الدولية (الظروف المناخية، حرب العملات)، الأمر الذي جعل صناع القرار يصدرّون تشريعات نابعة من هذه الظروف، أهمها المصادقة على قانون المالية التكميلي نهاية عام 2009، القاضي بإحتواء ضغوط التضخم، من خلال إلغاء كافة القروض الإستهلاكية، أسفر عن تباطؤ المستوى العام للأسعار إلى 3.9% عام 2010، إذ يعزى المنحى التنازلي للموجات التضخمية إلى إنكماش مستويات الطلب المحلي، وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2008 حيث جاء في التقرير السنوي الصادر عن بنك الجزائر، أن مستوى التضخم المسجل يبقى منخفضا بكثير مقارنة ببلدان منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط المقدّر عند 6% وفي كافة البلدان الناشئة تعادل 6%، أما المتوسط العالمي للتضخم 3.74%.

عاودت وتيرة التضخم الإرتفاع بشكل طفيف عام 2011 إلى حدود 4.5%، لسببين هما النمو السريع لإرتفاع الكتلة النقدية، وذلك طبيعي بعد مرور عام من تنفيذ المخطط التنموي الثالث، إلى جانب المستوى العالي لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة، وبالنسبة لسنة 2012 فقد كان منتظر إرتفاع وتيرة التضخم إلى 8.9%، لعدة أسباب أهمها الزيادة في الأجور وصب المخلفات (السيولة)، بقصد شراء السلم الإجتماعي، نظرا لتداعيات ثورات الربيع العربي⁽¹⁾. حيث كشف تقرير اللجنة الإقتصادية الإفريقية لعام 2013، أن الجزائر تبقى من الدول المتميزة بسياسة موازنة توسعية، ترتكز على زيادة نفقات التسيير⁽²⁾.

4- مؤشر إحتياطي النقد الأجنبي

(1) عملية تحليل المعطيات وإستنتاج الأرقام تمت من خلال التحويل الرقمي من الروابط الافتراضية وإستقراء المادة العلمية التالية:

- الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر (<http://www.bank-of-algeria.dz>)

- الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصاء (<http://www.ons.dz/Prix-a-la-consommation-.html>)

- الموقع الإلكتروني للشبكة الجزائرية الإخبارية الإقتصادية (<http://www.aenn.tv/keraa.php?type=1&id=475>)

(2) الموقع الإلكتروني للجنة الإقتصادية الإفريقية >التقرير

الإقتصادي<< (http://www.uneca.org/sites/default/files/publications/unera_report_eng_final_web.pdf)

جدول -16- تغطية الإحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية للفترة 1996-2012 (مليار دولار)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإحتياطيات	4.2	8	6.8	4.4	12.1	18.1	23.1	32.9
التغطية بالأشهر	4.52	8.92	7	4.8	15.4	22.9	23.2	29.8
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإحتياطيات	56.2	74.6	99.3	138	146	162.2	182.2	190.6
التغطية بالأشهر	34.4	24.4	50.2	45.2	47.5	40.5	41.3	36.5

المصدر: بنك الجزائر وصندوق النقد العربي

توظيفه Exchange reserves يستند لثلاثة مبادئ هي الأمن والسيولة والمردودية، وأن 6 بالمائة من الإحتياطي موظف في شكل ودائع لدى البنوك المركزية و 94 بالمائة كسندات وأوراق مالية وأصول تحظى بتتقيط عال جدا لدى الوكالات الدولية (AAA). ومن الجدول أعلاه، وحسب التقارير الصادرة عن بنك الجزائر المتعلقة بالوضعية والتوجهات المالية والنقدية للجزائر وكتابة الدولة المكلفة بالإحصائيات ووزارة المالية، فقد عرفت الموارد المالية للبلاد من العملة الصعبة إتجاه ذو منحى تصاعدي مطرد بمعدلات نمو سنوية أسية محسوسة ذات متتالية هندسية ب 504.5% للفترة 1995-2011، رغم تحديات الأزمة المالية والإقتصادية العالمية، وأزمة الديون السيادية التي تعصف بالقارة الأوروبية لاسيما اليونان، والأزمة التي هددت الولايات المتحدة الأمريكية بعجزها عن سداد ديونها. حيث إرتفعت الإحتياطيات الخارجية الرسمية (دون إحتساب الذهب) بقفزة نوعية من قيمة شحيحة ب 2.1 مليار دولار عام 1995 إلى 43.1 مليار دولار بلغها عام 2004 ليصل إلى أعلى مستوى قياسي له عام 2012 بسقف 190.6 مليار دولار مقابل 182.2 مليار دولار عام 2011، لتصنف الجزائر على رأس الدول الإفريقية في الرواق الأول والمرتبة 11 عالميا من حيث قيمة إحتياطي النقد الأجنبي (نسبة إحتياطي الصرف الجزائري إلى مجموع الإحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية 16.1% عام 2010 لتحل المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية). وفي نفس الإطار، وحسب إحصائيات معهد الصناديق السيادية

السويسري، فإن الجزائر جاءت بالمرتبة الـ 13 عالمياً للصناديق السيادية، وحسب أرقام المجلس العالمي للذهب The World Gold Council بلندن لعام 2010 صنفت الجزائر في المرتبة الـ 21 عالمياً من أصل 107 دول، فهي من بين أهم البلدان المتوفرة على إحتياطيات رسمية من الذهب بحجم 173.6 طن يعادل حوالي 11 مليار دولار لتمثل 3.6% من مجموع إحتياطاتها الدولية.

وأشارت تقارير المكتب الأمريكي للإستشارة وتقييم الأخطار في مجال الإستثمارات (أي أتش أس غلوبال إينسايت) إلى أنّ الجزائر قامت على عكس الدول العربية الأخرى، بتوظيف جزء من إحتياطها على شكل سندات خزينة أمريكية مؤمنة، وأخرى في بنوك أوروبية تمتاز بنسبة ربحية أقل ولكنها آمنة (فوائد صندوق التنمية الإفريقي والبنك المركزي الأوروبي فيها لا تتعدى 1.5 و0.25% فقط)، وحسب تأكيدات صندوق النقد الدولي المتصلة بالتطورات النقدية والمالية، فإن هذا المستوى من التحسن المستمر الذي حققه مؤشر مخزون الأمان الجزائري من العملات الصعبة يبعث على كثير من الإرتياح من منظار الوضع الخارجي مقارنة بملابسات عقد التسعينات، ويرجع إلى أسباب موضوعية كتفاعله مع إنتعاش أسعار النفط والغاز الطبيعي في السوق العالمية، حيث إستفادت من تحسن مستوى متوسط سعر صحاري بلند إذ أضحى يتراوح ما بين 62.3 و80.3 دولار للبرميل، إضافة إلى تعدد إحتياطي العملات الصعبة منذ سنة 2004 قصد تسيير أفضل لخطر صرف أهم العملات، حيث تتشكل حالياً من 46% من الدولار و42% من الأورو والبقية من سلة عملات أجنبية أخرى (5% من الين، 5% من الجنيه الإسترليني).

إن تسيير الإحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي المنتهجة من طرف بنك الجزائر، تقوم على الحيطة والحذر وفق مبدئي أمن وسيولة هذه الأصول، لأن التسيير الحذر لإحتياطي الصرف يسمح بمواجهة الصدمات الخارجية، في

إطار الهدف الإستراتيجي لتعزيز وضمان الإستقرار النقدي والمالي للدولة. ولهذه الإحتياجات الضخمة مقابل العملة الوطنية (بالدينار)، يوجد في أغلبه في المداخل الجبائية (الإيرادات العامة) المستعملة في إطار ميزانية الدولة (النفقات العامة) الخاصة ببرامج الإستثمارات العمومية الكبرى السابقة والجارية في إطار المخططات الخماسية، أي بعبارة أخرى يتم إستخدامها لتحريك عجلة التنمية، وتنشيط حركية النمو الإقتصادي وتحسين الإستهلاك الكلي الداخلي، وكذا كمحرك لتنمية وتدعيم القطاع الخاص. كما أن إحتياجات الصرف الرسمية التي كدسها بنك الجزائر في فترة ما بين 2004 و2011 شكّلت عنصرا هاما للحماية وإبداء مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية والصمود أمام إفرازاتها، كانخفاض عائدات الصادرات نتيجة إنهيار وتهاوي أسعار المحروقات في البورصات العالمية، والخروج الفجائي لرؤوس الأموال بسبب تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية، حيث قام بنك الجزائر بمحاكاة سياسة البنوك المركزية في العالم لمّا خفضت وسحبت تدريجيا من نسبة ودائعها في البنوك التجارية من 20% إلى 10% تقاديا للمخاطر. تقلصت ودائع الجزائر على مستوى البنوك التجارية بشكل ملحوظ حيث أصبحت تمثل 2% فقط من إجمالي إحتياجات الصرف. ورغم الفوائد والمزايا الجسيمة التي تمخضت عن زيادة مخزون البلاد من النقد الأجنبي كوسيلة لتعزيز الإستقرار المالي، فهي تدر أرباحا مهمة حيث أنتجت 4.46 مليار دولار بنسبة عائد 3.5% عام 2009، علاوة على دعم القدرة على التعامل مع الأزمات والحفاظ على سعر الصرف، وتدعيم الثقة الدولية في الإقتصاد الوطني (جذب الإستثمار الأجنبي المباشر). ينضاف إلى ذلك أن إحتياطي الصرف سيضمن للجزائر القدرة على التسديد لأكثر من ثلاث سنوات للإستيراد، فمثلا عام 2010 نسبة التغطية تمثل 40.5 شهرا، مقابل الذروة التي بلغت 50.2 شهرا نهاية عام 2007،

ومعدل التغطية يتأثر بوتيرة تغيرات حجم تكلفة فاتورة الواردات السلعية والخدمية⁽¹⁾.

خاتمة

إن لعنة الفقر والفساد والبطالة والتضخم والأمية والتخلف وعدم قدرة الحكومة على تجفيف منابعه ومشاربه العديدة والمتعددة، ومكافحة تلك الظواهر مقترن برغبة وإرادة سياسية ممزوجة بالقدرة على التنويع الإنتاجي، ويعتبر غياب أدوات التوزيع العادل للثروة أبرز الأسباب التي تؤدي تعميق الفوارق الاجتماعية وتتركز المداخل لدى الطبقة الثرية، وكل هذه الأمور تزيد من الغليان السكاني والغضب الشعبي. ومن هذا المنطلق فإننا ندعو إلى ضرورة المراهنة على إعتناق مقارنة لإقامة ميثاق وطني شامل، شعاره يناقش أسخن الملفات المطروحة وأخرج المسائل الحاسمة على الطاولة (التوزيع العادل للثروة، والتنويع القطاعي لموارد الإقتصاد الوطني)، وفق أسس التناغم التآزري ومستلزمات التنسيق التداوبي للجهود المضنية ذات الطابع التفاعلي والتشاركي، بين الأجهزة الحكومية والمؤسسات الإقتصادية وجميع الطاقات والقوى المكونة للمجتمع المدني لتوحيد الرؤى الإستشرافية والتصورات الإستراتيجية اللاحقة، وإجراء حوصلات تقييمية للمخططات القطاعية السابقة، وذلك عن طريق السهر على عقد ورشات عمل وتنظيم جلسات وإجتماعات وطنية سنوية

(1) عملية تحليل المعطيات وإستنتاج الأرقام تمت من خلال إستقراء المادة العلمية التالية:

- الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر <الوضعية النقدية والمالية>> (<http://www.bank-of-algeria.dz>)
- الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-5bc3ab01d47b5c964e2485baf70ff1ad.pdf)
- الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي <التقرير الإقتصادي العربي الموحد>> (<http://www.amf.org>)
- الموقع الإلكتروني للمجلس العالمي للذهب (<http://www.gold.org>)
- الموقع الإلكتروني لمعهد الصناديق السيادية السويسري (<http://www.swfinstitute.org>)
- الموقع الإلكتروني للمكتب الأمريكي للإستشارة وتقييم الأخطار في مجال الإستثمارات (<http://www.ihs.com>)
- الموقع الإلكتروني لإذاعة الجزائر (---: http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=6000)
- (<http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2012\02\02-23\23x40.htm>)
- الموقع الإلكتروني لجريدة القدس العربي
- الموقع الإلكتروني لجريدة الشرق الأوسط (<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=12013&article=645734>)
- الموقع الإلكتروني للصحافة الجزائرية (<http://www.djazairess.com/eldjournhouria/10784>)
- الموقع الإلكتروني للجزائر 360 (<http://www.algerie360.com/ar/4131>)

إجبارية ذات توازن جهوي على الجميع حضورها كعقد إجتماعي واقتصادي، تتمخض وتنبثق عنها قرارات صائبة وتوصيات ملزمة لكافة المتعاملين من الأطراف ذوي العلاقة وأصحاب المصالح، تكون بمثابة أرضية خصبة للتوصل إلى خارطة طريق إصلاحية تنموية واضحة المعالم والأساليب طموحة الغايات والأغراض تلد من رحم تظافر وإنسجام مختلف الفئات العريضة والشرائح الواسعة من التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري، مع تغليب لغة الحوار والتشاور والتضامن والغيرة على مستقبل مكتسبات البلد لتصب في بوتقة التنمية المستدامة المتكاملة والإنعتاق من علة العقدة الهولندية، بحيث يكون المغزى الختامي المتوخى منها هو البحث الدؤوب والمستمر عن السبل المثلى والمثمرة والمسارات الناجعة والمجدية على المدى المتوسط والبعيد من أجل تحقيق رؤية أفضل، والتي تؤدي إلى نهاية إجتماعية بتجويد المستويات المعيشية وتحسين القوة الشرائية للمواطنين، وهذا يستوجب إغتنام الوضعية المالية المريحة للبلد، والتي لا تتعدى كونها مرحلية.